التسلم Received	التعديل Revised	القبول Accepted	المعرّف الرقمي DOI
2026-04-20	2026-05-25	2026-06-01	https://doi.org/10.31430/ZWGJ8229

أحمد قاسم حسين | Ahmed Qasem Hussein*

الرأي العام السوري في المرحلة الانتقالية: قراءة في نتائج المؤشر العربي 2025

Syrian Public Opinion in the Transitional Period: An Analysis of the 2025 Arab Opinion Index Findings

* باحث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Researcher, Arab Center for Research and Policy Studies.
Email: ahmed.hussein@dohainstitute.org

مقدمة

شهدت سورية تحولًا جذريًا في أواخر عام 2024 بسقوط نظام الحكم السابق ودخول البلاد مرحلة انتقالية جديدة، بعد أن كانت تُصنَّف ضمن الدول الأكثر هشاشة عالميًا، مسجِّلةً 108.1 نقاط في مؤشر هشاشة الدولة عام 2024، وهو مستوى يجعلها في المرتبة الرابعة عالميًا من حيث شدة الهشاشة[1]. يتسم هذا الظرف التاريخي بتغيرات سياسية وأمنية واجتماعية، وبآمال واسعة لدى السوريين لبناء مستقبل أفضل بعد سنوات طويلة من النزاع. وفي خضم هذه التحولات، نفّذ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بالتعاون مع المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، استطلاعًا لآراء السوريين في إطار **المؤشر العربي 2025**. ويُعتبر هذا الاستطلاع الأول من نوعه في تاريخ سورية، من حيث حجم العيّنة والتغطية الجغرافية؛ إذ شمل عيّنة ممثلة قوامها 3690 مستجيبًا من جميع المحافظات السورية وبمختلف تكويناتها الاجتماعية والاقتصادية. وأُجري العمل الميداني خلال الفترة 25 تموز/ يوليو–17 آب/ أغسطس 2025، وبلغ مستوى الثقة بالعيّنة 98% بهامش خطأ ±2-3% [2].

تضمّن الاستطلاع أكثر من 420 سؤالًا شملت أبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة، بما في ذلك موضوعات الاندماج الاجتماعي والهوية الوطنية. وقد جاء هذا الجهد البحثي ليكون مصدرًا مهمًا للباحثين والأكاديميين والمهتمين وصنّاع السياسات، وللمؤسسات البحثية عربيًا ودوليًا.

نسعى في هذه الورقة لاستعراض اتجاهات الرأي العام السوري في المرحلة الانتقالية وتحليلها، استنادًا إلى نتائج استطلاع **المؤشر العربي- سورية 2025**، مع التركيز على المحاور الأساسية التالية: الأوضاع العامة في البلاد (السياسية، والأمنية، والاقتصادية) وكيف يقيّمها السوريون بعد سقوط النظام، إضافة إلى ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة وأداء الحكومة خلال المرحلة الانتقالية. ونتطرق أيضًا إلى مواقف السوريين من الديمقراطية والعدالة الانتقالية ومستوى تأييدهم للانتقال الديمقراطي ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات. وركزنا على مواقف السوريين أيضًا من قضايا الهوية الوطنية والاندماج المجتمعي والطائفية، ورؤيتهم لوحدة المجتمع وتحديات التعايش.

1 Fund for Peace, *Fragile States Index Annual Report 2024*, accessed on 12/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BPaC

2 "المركز العربي يعلن نتائج استطلاع المؤشر العربي في سورية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2025/8/31، شوهد في 2025/9/28، في: https://acr.ps/hBybGRh

أولًا: الأوضاع العامة في سورية: السياسة والأمن والاقتصاد والخدمات الأساسية

تُعدّ السياسات العامة، وبخاصة تلك المرتبطة بتوفير الخدمات الأساسية، من أبرز المخرجات التي يُقاس من خلالها أداء الدولة ومستوى رضا المواطنين عنها. وتُظهر الأدبيات أنّ تقييم الأفراد لجودة تنفيذ هذه السياسات وانعكاسها على حياتهم اليومية يُسهم بصورة مباشرة في تشكيل مستويات الثقة بالمؤسسات السياسية ودعمها[3].

ساد نوع من التفاؤل الحذر أوساط الرأي العام السوري حيال الاتجاه العام للبلاد بعد سقوط النظام السابق. وقد أظهرت نتائج **المؤشر العربي** أن 56% من السوريين يعتقدون أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح في سورية، مقابل 25% فقط رأوا أنها تسير في الاتجاه الخاطئ.

والجدير ذكره أن مردّ هذا التفاؤل النسبي جملة من الأسباب الإيجابية التي ذكرها المستجيبون الذين رأوا تحسنًا عامًا، أبرزها: زوال حكم النظام السابق وتحرير سورية، والإفراج عن المعتقلين والسجناء، وتحسّن الأوضاع الأمنية، والتوجه نحو الاستقرار، ورفع العقوبات الدولية. لقد عكست هذه العوامل شعورًا شعبيًا بحدوث انفراج سياسي وانتهاء حقبة طويلة من القمع والعزلة التي عانتها سورية خلال الفترة الماضية (2011-2024). في هذا السياق، عبّر 80–94% من السوريين عن مشاعر الأمل والبهجة والسعادة والارتياح لسقوط نظام بشار الأسد؛ ما يدل على أن غالبيتهم ترى في التغيير السياسي بارقة أمل نحو مستقبل أفضل للبلاد. وفي المقابل، وعلى الرغم من أجواء الفرح والتفاؤل التي سادت بين السوريين، أقرّت نسبة أقل (نحو 80%) بوجود قدرٍ من القلق وعدم اليقين منذ رحيل النظام السابق؛ بما يعكس حالة من الحذر إزاء تحديات المرحلة الانتقالية واستمرار بعض مظاهر عدم الاستقرار.

أظهر الاستطلاع، على صعيد تقييم المجالات المختلفة بعد أشهر من المرحلة الانتقالية، صورة متداخلة في توجهات الرأي العام في سورية؛ إذ قيّم 57% من المستجيبين الوضع السياسي بأنه "جيّد جدًا" أو "جيّد"، وكذلك 56% قيّموا الوضع الأمني بالإيجابي. تُظهر هذه الأغلبية البسيطة رضًا نسبيًا عن التحسن في المناخ السياسي

3 تُظهر الأدبيات المعنية بالعلاقة بين أداء الحكومات وتوجّهات المواطنين أنّ نوعية السياسات العامة وطريقة تنفيذها ترتبط بمستويات الثقة والدعم والشرعية السياسية التي تُمنح لمؤسسات الدولة، وقد ناقش ستيفن ويذرفورد أثر الأداء الحكومي في مواقف الأفراد تجاه النظام السياسي. للمزيد، ينظر:

M. Stephen Weatherford, "How Does Government Performance Influence Political Support?" *Political Behavior*, vol. 9, no. 1 (1987), pp. 5-7.

وانخفاض حدة العنف الأمني مقارنةً بالفترة الماضية. وقد يكون لذلك صلة باستعادة قدر من الهدوء وغياب المواجهات العسكرية، وقدرة السوريين في المحافظات الكبرى على التنقل والحركة بعد أن قيّدهم وجود عدد كبير من الحواجز الأمنية بعضها تابع لجيش النظام السابق، والبعض الآخر تابع لميليشيات مناصرة له، إضافة إلى شعور المواطنين بزيادة حرية التعبير السياسي نسبيًا. في حين قيّمت أغلبية السوريين الوضع الاقتصادي بأنه سلبي (أي إمّا "سيئ" أو "سيئ جدًا")، ما يعكس حجم الأزمة المعيشية الخانقة التي ما يزال المواطن السوري يعانيها على الرغم من سقوط النظام، وإطلاق الإدارة الجديدة وعودًا اقتصادية ترمي إلى تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين. ويوضح هذا التباين (تفاؤل سياسي وأمني يقابله تشاؤم اقتصادي) أن التحدي الاقتصادي يشكّل محور القلق الأول للمواطن العادي في الوقت الراهن، حتى لو شعر بالارتياح تجاه التغيير السياسي وانخفاض منسوب الاستبداد والعنف.

الشكل (1)
تقييم المستجيبين للأوضاع العامة في سورية

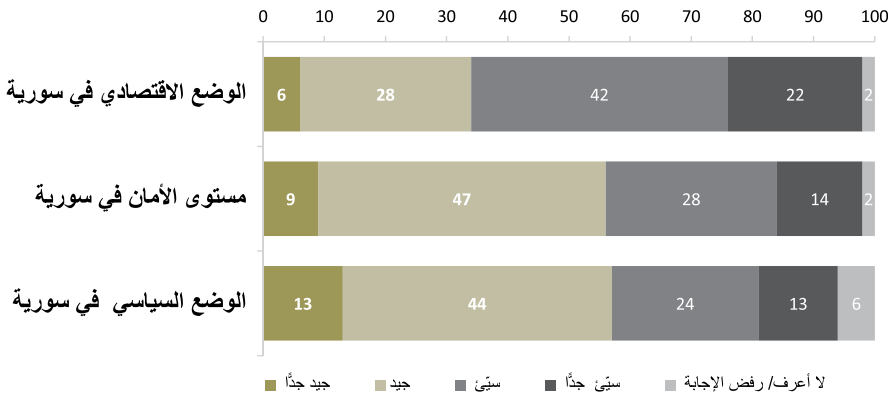

الشكل (2)
المشاعر العامة لدى المستجيبين منذ سقوط نظام بشار الأسد

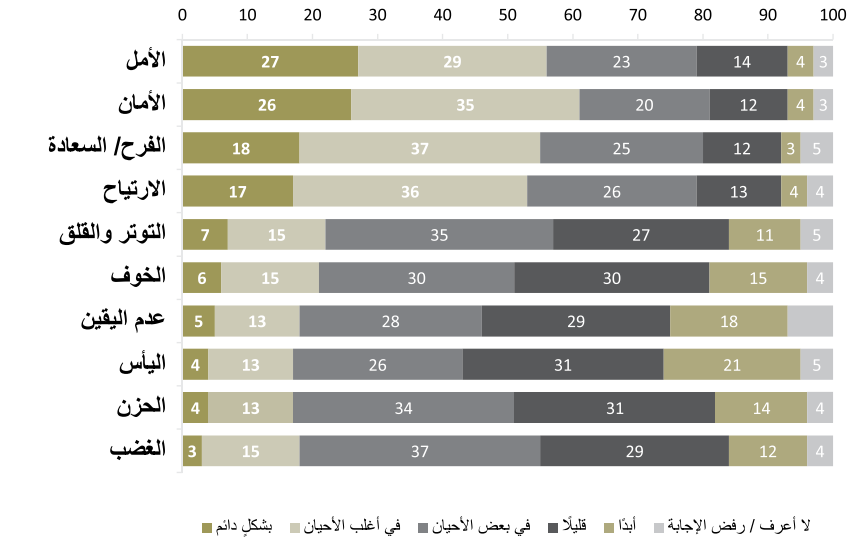

وأورد السوريون عددًا من القضايا اعتبروها أهم مشكلة تواجه بلادهم اليوم. ومن اللافت، عند سؤال المستجيبين عن أهم المشكلات التي تواجه سورية اليوم، أن القضايا السياسية والأمنية احتلت الصدارة. فقد ذكر 51% منهم أن تقسيم سورية يُعدّ واحدًا من أهم المخاطر التي تواجه البلاد، وانعدام الاستقرار، والتدخلات الخارجية، وتوغّل قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي السورية، وغياب الأمن والأمان. ويدل ذلك على إدراك شعبي لأهمية الحفاظ على وحدة البلاد واستقرارها الداخلي وحمايتها من التدخلات الأجنبية هي أولويات ملحّة في هذه المرحلة الانتقالية. ويستدعي ذلك من الحكومة الانتقالية اعتماد مقاربة رشيدة في إدارة الأزمات والتوترات التي شهدتها البلاد مؤخرًا، ولا سيما التوترات ذات البعد الطائفي في الساحل خلال آذار/ مارس، والأحداث التي شهدتها محافظة السويداء في تموز/ يوليو 2025[4]، والتي مثّلت اختبارًا لقدرة السلطات الانتقالية على التعامل مع التحديات الأمنية والسياسية. وفي هذا السياق، يبرز خيار تغليب لغة الحوار الوطني وتعزيز قنوات التواصل المجتمعي، بدلًا من الاعتماد على المقاربات الأمنية والعسكرية في مواجهة هذه التحديات. وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية الحادّة التي تمر بها البلاد، يرى كثير من السوريين أن ترسيخ الأمن وتعزيز الوحدة الوطنية يمثّلان شرطًا أساسيًا لأيّ عملية تعافٍ اقتصادي لاحقة؛ ولذلك تقدّمت هذه الأولويات على سواها في سلّم الاهتمامات العامّة. ومع ذلك، برز البعد الاقتصادي الاجتماعي في دوافع الأفراد الشخصية؛ حيث أظهر الاستطلاع أن 27% من السوريين يرغبون في الهجرة إلى خارج البلاد لو سنحت لهم الفرصة. وكانت الأسباب الاقتصادية هي الدافع الأول للهجرة (ذكرها 40% ممن يرغبون فيها)، تليها الأسباب الأمنية (35%). ويُعدّ ذلك مؤشرًا دالًّا على شدة الضائقة المعيشية التي تدفع نسبة ملحوظة من المواطنين إلى التفكير في مغادرة البلاد، على الرغم مما تنطوي عليه الهجرة من مخاطر. ويتسق هذا التوجه مع التقييم السلبي الذي عبّرت عنه الأغلبية تجاه الوضع الاقتصادي، كما ذكرنا سابقًا.

ولفهم ملامح الأزمة الاقتصادية من منظور الأسر السورية، تضمّن الاستطلاع أسئلة تفصيلية تتعلق بأوضاعها المعيشية. وقد كانت النتائج مثيرة للقلق، فقد أفادت 42% من الأسر بأن دخلها لا يكفي إطلاقًا لتغطية احتياجاتها الأساسية، ما يشير إلى أنها تعيش أوضاعًا من الحاجة والعَوَز[5]. في المقابل، أشارت 43% من الأسر إلى أن دخلها يقتصر على تغطية الاحتياجات الأساسية من دون أي فائض، ما يعكس معيشة عند حدود الكفاف. أمّا الأسر الميسورة (تتمتع بقدر من الوفرة المالية) فلم تتجاوز نسبتها 11%. وبذلك فإن قرابة 85% من الأسر السورية تعيش تحت خط الفقر[6] أو عند حدود الكفاف، وهي نسبة تتوافق مع تقديرات الأمم المتحدة التي أشارت إلى ارتفاع معدل الفقر في سورية إلى نحو 90% من السكان عام 2025، بعدما كان 33% قبل اندلاع الحرب[7]. وتعتمد أغلبية الأسر المحتاجة، في تأمين احتياجاتها المعيشية الأساسية، على الاستدانة وتلقّي المساعدات من الأقارب والمعارف. وصرّح حوالى 61% من السوريين بأنهم نادرًا ما يتناولون اللحوم (أقل من مرة أسبوعيًا)، ما يعكس تراجعًا ملحوظًا في مستوى المعيشة وضعفًا في القدرة الشرائية على تأمين أحد المكونات الأساسية للنظام الغذائي. وأظهرت النتائج أن أكثر من ثلث الأسر (36%) يعتمد على التحويلات المالية من الخارج، المنتظمة منها وغير المنتظمة، بوصفها موردًا أساسيًا يساعدها على تلبية احتياجاتها الأساسية.

ترسم هذه المعطيات مجتمعةً صورةً لمجتمع أنهكته الحرب اقتصاديًا؛ إذ تعاني شريحة واسعة من الأسر أعباء الديون، وتتراجع قدرتها على تأمين متطلبات الغذاء الصحي، في حين يفكر عدد من الشباب والعائلات في الهجرة بحثًا عن فرص أفضل للاستقرار الاقتصادي. وتتسق هذه المؤشرات مع تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP التي تفيد بأن الاقتصاد السوري خسر 800 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي خلال 14 عامًا من النزاع، وتراجع مسار التنمية بما يعادل نحو أربعين عامًا، فضلًا عن اتساع نطاق الفقر المدقع ليشمل 66% من السكان[8].

---

4 حول ما شهدته بعض المناطق السورية من تطوّرات ميدانية خلال عام 2024، ينظر: Maggie Michael, "1,500 Alawites in Chain of Command Led from Damascus," *Reuters*, 30/6/2025, accessed on 31/10/2025, at: https://acr.ps/1L9BPqx

5 يُقصد بـ "الحاجة والعَوَز" في هذا السياق عجز الأسرة عن تأمين أساسيات العيش، مثل الغذاء والسكن والرعاية الصحية والتعليم، بما يحول دون حياة كريمة. ويتقاطع هذا المعنى مع ما يقيسه مؤشر "الفقر المتعدد الأبعاد"، الذي طوّرته مبادرة أكسفورد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2010 لرصد أشكال الحرمان الأساسية التي تعيشها الأسر.

6 يعرّف البنك الدولي "خط الفقر الدولي" بأنه الحدّ الأدنى من الدخل اليومي اللازم لتأمين الاحتياجات الأساسية للفرد. وقد رُفع هذا الخط من 2.15 دولارًا أميركيًا يوميًا إلى 3 دولارات يوميًا بعد تحديثه في حزيران/ يونيو 2025 ليعكس تغيّر تكلفة تلبية الاحتياجات الأساسية في البلدان المنخفضة الدخل. ينظر: البنك الدولي، "أسئلة وأجوبة حول تقرير آخر مستجدات أوضاع الفقر في العالم لشهر يونيو/ حزيران 2025"، شوهد في 2025/9/30، في: https://acr.ps/hBybGPM

7 الأمم المتحدة، "تسعة من كل 10 سوريين يعيشون في فقر، وتسريع التعافي الاقتصادي هو السبيل نحو إعادة الاستقرار"، **أخبار الأمم المتحدة**، 2025/2/10، شوهد في 2025/9/30، في: https://acr.ps/hBybHi0

8 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي أمرٌ حاسم الأهمية لعكس تدهور الأوضاع في سوريا واستعادة الاستقرار"، 2025/2/19، شوهد في 2025/10/30، في: https://acr.ps/hBybGEF

الشكل (3)
توصيف دخل أسر المستجيبين

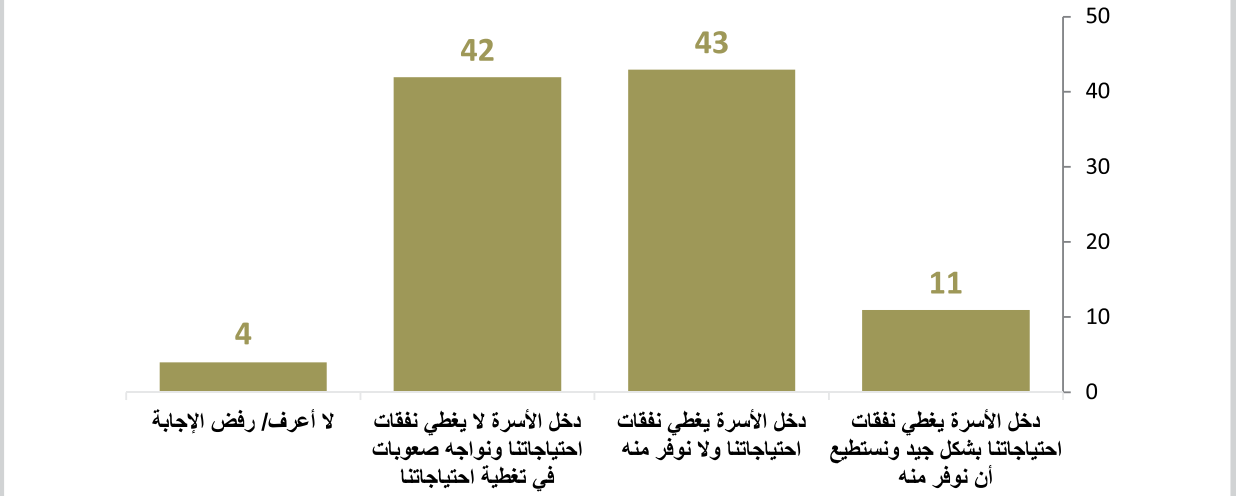

وقد انقسمت آراء المواطنين السوريين بشأن الخدمات العامة الأساسية التي تمس حياتهم اليومية. فأفاد أكثر من نصف السوريين أن المواد الغذائية الأساسية باتت متوافرة على نحوٍ جيد؛ ربما نتيجة تحسن نسبي في حركة الإمدادات وتخفيف بعض القيود التي أسهمت في تسهيل تدفق المواد الغذائية. ورأى نحو 50% من المستجيبين أن الوقود متوافر بصفة مقبولة، على الرغم من معاناة البعض في الحصول عليه. لكن في المقابل، لا يزال حوالى 70% غير راضين عن توافر المياه (30% فقط قالوا إن المياه متوافرة جيدًا)، ويأتي ذلك في سياق أزمة مائية متفاقمة تعانيها سورية خلال السنوات الأخيرة، نتيجة التغير المناخي وتراجع الموارد المائية المتجددة بأكثر من 50% منذ عام 2000، فضلًا عن الأضرار التي لحقت البنية التحتية للمياه خلال سنوات الحرب؛ ما جعل شحّ المياه أحد العوامل المؤثرة في تدهور الأمن الغذائي في البلاد[9]. أضف إلى ذلك أن 75% يعانون ضعف التزويد بالكهرباء (25% فقط قالوا إن الكهرباء في منطقتهم متوافرة جيدًا).

تؤكد هذه الأرقام أن البنية التحتية والخدمات الأساسية لا تزال متدهورة بشدة عقب الحرب؛ فقد تكون المواد الغذائية متوافرة في الأسواق لكن انخفاض القدرة الشرائية يحدّ من إمكانية الحصول عليها، وينطبق الأمر نفسه على الوقود، فهو متوافر لكن أسعاره مرتفعة، أما في ما يتعلق بالمياه والكهرباء فما زالت الأزمتان قائمتين من دون مؤشرات واضحة على حلول قريبة ومستدامة. وهنا تجدر الإشارة إلى تقرير البنك الدولي[10] الذي بيّن أن إنتاج الطاقة الكهربائية في سورية انخفض 80% عن مستواه قبل الحرب، وتضرر 70% من محطات التوليد؛ ما خفّض قدرة الشبكة الوطنية (75%). ولذلك فإن معاناة السوريين مع الخدمات مبررة بالمعطيات الميدانية، وتتطلب جهود إعادة إعمار هائلة (يقدّرها البنك الدولي بنحو 216 مليار دولار لتوفير خدمات لائقة للمواطنين).

ومن خلال ما تقدّم، نلحظ أن الشعب السوري، على الرغم من معاناته الراهنة، يبدي تفاؤلًا نسبيًا بالمستقبل السياسي والأمني للبلاد بعد التغيير، متطلّعًا إلى وحدة وطنية واستقرار يبددان شبح الحرب والتقسيم. لكن الجبهة الاقتصادية لا تزال في نظر المواطنين الأكثر تدهورًا وإلحاحًا، وتشكّل مصدر الإحباط الأكبر في حياتهم اليومية. فالاستقرار المعيشي لم يتحقق بعد سقوط النظام؛ ما يفرض تحديًا كبيرًا على الحكومة الانتقالية التي تجد نفسها أمام مطلب شعبي ملحّ بتحسين الأوضاع الاقتصادية بصفته أولوية قصوى، إلى جانب تثبيت الأمن والاستقرار السياسي.

9 جلال العطّار، "أزمة المياه والأمن الغذائي في سورية"، **صدى**، كارنيغي، 2024/4/4، شوهد في 2025/10/31، في: https://acr.ps/hBybH5o

10 لمزيد من التفاصيل، ينظر:
World Bank, *The Syrian Conflict: Physical Damage and Reconstruction Assessment (2011-2024)* (Washington, DC: World Bank Group, 31/8/2025), accessed on 31/10/2025, at: https://acr.ps/hBybHw7

الشكل (4)
نسبة المستجيبين الذين عبّروا عن ثقتهم ببعض مؤسسات الدولة الرئيسة (الوسط الحسابي)

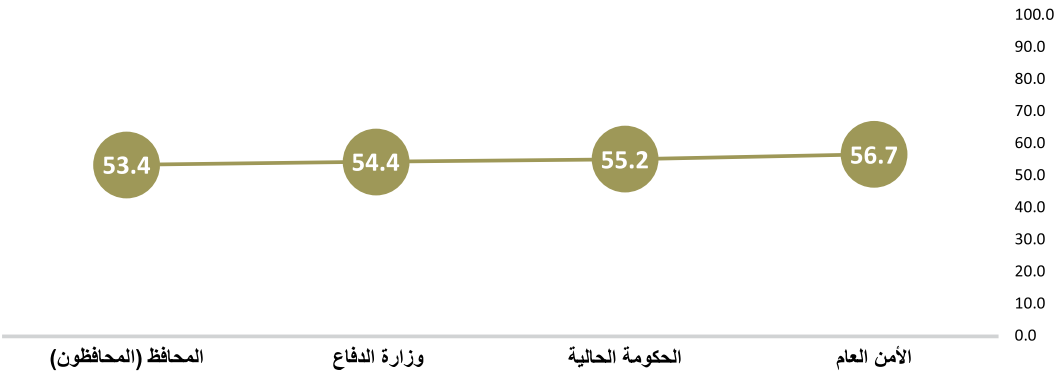

ثانيًا: ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة وأداء الحكومة

يبدي السوريون اهتمامًا ملحوظًا بالشأن العام والسياسة ويعبّرون عن ذلك صراحة مقارنة بالفترة الماضية التي عرفت هيمنة النظام السابق على الفضاء العمومي في البلاد[11]. فقد أظهر الاستطلاع أن 80% من المواطنين يهتمون بالشؤون السياسية بدرجات متفاوتة (نسبة كبيرة منهم تتابع الأحداث السياسية على نحوٍ دائم أو غالبًا)، مقابل 18% فقط قالوا إنهم غير مهتمين على الإطلاق بالسياسة. قد تكون هذه النسبة المرتفعة للاهتمام السياسي إحدى ثمار الانفتاح ما بعد حقبة الاستبداد، حيث أصبح الناس أكثر انخراطًا في مناقشة مستقبل البلاد والمشاركة في تشكيله. أمّا على صعيد الثقة بمؤسسات الدولة، فتكشف النتائج عن مستوى متوسط إلى مرتفع نسبيًا من الثقة بالمؤسسات الرسمية خلال المرحلة الانتقالية. وأفادت غالبية المستجيبين، بنسبة راوحت بين 54% و57%، أنهم يثقون بـمؤسسات الدولة الأساسية مثل الحكومة الحالية، وجهاز الأمن العام، والجيش (وزارة الدفاع)، والمحافظين (الإدارة المحلية). ويُظهِر ذلك أن أغلبية نسبية من المواطنين الذين قد منحوا السلطات الانتقالية وأجهزة الدولة قدرًا من الثقة، ربما نتيجة شعورهم بأن هذه المؤسسات باتت تمثلهم أكثر، وأن صفحة جديدة قد بدأت في سورية بعد سقوط النظام السابق؛ إذ كان المواطن السوري يعيش حالة من الاغتراب السياسي. ومع ذلك، فإن ما يقارب نصف المواطنين ما زالوا متحفظين في ثقتهم، ما يعني ضرورة عمل المؤسسات بجدّ لتكسب ثقة شرائح أوسع عبر الإنجاز الفعلي والعدالة في الأداء، والتصدي لتجاوزات بعض الجهات الأمنية، على غرار ما جرى في الساحل ومحافظة السويداء.

أما مبدأ سيادة القانون وتطبيقه بعدالة – وهو اختبار مهم لشرعية أيّ سلطة – فقد انقسمت الآراء انقسامًا واضحًا؛ إذ إن 47% من السوريين يرون أن الحكومة تطبّق القانون بالتساوي بين جميع المواطنين بلا تمييز، بينما 30% يعتقدون أن الحكومة تطبق القانون لكنها تحابي بعض الفئات؛ أي إن هناك محاباةً أو تمييزًا لمصلحة فئات معيّنة مقرّبة أو نافذة، في حين ذهب 12% إلى أن الحكومة لا تطبّق القانون بالتساوي على الإطلاق. تسلط هذه النتائج الضوء على تحدي إصلاح إرث المحسوبية والزبائنية واللامساواة الذي عانته الدولة السورية طويلًا؛ فعلى الرغم من تحسّن نسبي يشعر به نصف المجتمع في عدالة تطبيق القانون، فإن النصف الآخر لا يزال يرى خللًا فيه، ما يتطلب من الحكومة تكريس سيادة القانون بصفة أوضح وأكثر حزمًا لضمان المساواة وطمأنة الجمهور المشكك فيها.

وفيما يتعلق بسياسات الحكومة وتمثيلها لتطلعات الشعب، رأى 61% من المستجيبين أن السياسات الخارجية للحكومة الحالية تعبّر عن تطلعات الشعب السوري، مقابل 25% قالوا العكس، وبنسبة مقاربة (59%) اعتبروا أن السياسات الاقتصادية الحكومية تعبّر عن

11 أشارت عدة دراسات وتقارير إلى أنّ الحياة السياسية في سورية خلال حكم بشار الأسد اتّسمت بسيطرة أمنية واسعة، وتقييد لحرية التعبير والعمل العام، وإنتاج مناخ من الخوف والعزوف عن الانخراط في الشأن السياسي. ينظر:
Wendy Pearlman, "Narratives of Fear in Syria," *Perspectives on Politics*, vol. 14, no. 1 (March 2016), pp. 21-37, accessed on 31/10/2025, at: https://acr.ps/hBybHgv; Human Rights Watch, *A Wasted Decade: Human Rights in Syria during Bashar al-Assad's First Ten Years in Power, 2010*, 16/7/2010, accessed on 31/10/2025, at: https://acr.ps/hBybGDa

الشكل (5)
اتجاهات الرأي العام السوري نحو مدى تطبيق الدولة القانون بالتساوي بين الناس

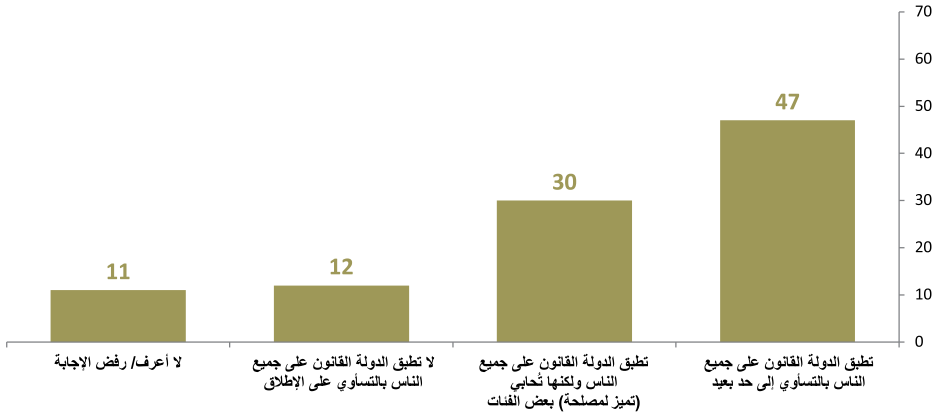

تطلعاتهم، مقابل 31% لا يرون ذلك. هذا مؤشر على أن خطاب الحكومة الانتقالية وتحركاتها الخارجية والاقتصادية يحظيان بقبول شعبي معقول، ربما نتيجة توجه الحكومة الجديد نحو الانفتاح الدولي واستعادة العلاقات الإقليمية ورفع العقوبات، إضافة إلى وعودها بالإصلاح الاقتصادي. ومع ذلك، تظل نسبة الثلث الرافض (25-31%) مهمة ولا يمكن إغفالها – وهي على الأرجح الشريحة التي لم تلمس بعد تغييرًا كافيًا أو تنظر بتشكك إلى قدرة الحكومة على تلبية التطلعات، وخاصة في المجال الاقتصادي حيث المعاناة مباشرة.

عند تقييم أداء الحكومة في التعامل مع المهمات الرئيسة الملقاة على عاتقها، جاءت النتائج مفصلة بحسب كل مجال. فقد أقرّت الأغلبية (أكثر من 50% من المستجيبين) بأن الحكومة نجحت في أداء بعض المهمات الأساسية وعلى رأسها: مكافحة الجريمة، وحماية أملاك الناس الخاصة، ومكافحة السرقات، والحفاظ على وحدة أراضي سورية، وفضّ النزاعات بين المواطنين. وترتبط هذه المهمات بعودة القانون والنظام وتحسين الأمن الداخلي، ويبدو أن الحكومة الانتقالية حققت نجاحات ملموسة فيها يلمسها المواطن العادي، مثل تراجع معدلات الجريمة والفوضى، وضبط الانفلات الأمني، ومنع الاقتتال الأهلي، والتصدي لمحاولات التقسيم على الأرض. وينعكس هذا النجاح إيجابيًا على ثقة الجمهور بالمؤسسات كما أشرنا. في المقابل، أشارت أقلية (أقل من 50%) إلى نجاح الحكومة في مهمات أخرى لا تقل أهمية، ولكنها بقيت قاصرة حتى الآن في معالجة مشكلة البطالة، ومكافحة الخطاب الطائفي، والتعامل مع الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على الأراضي السورية منذ 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024[12]، وضبط الأسعار وكبح غلاء المعيشة. وتمثّل هذه الملفات الأربعة تحديات معقدة ومتشابكة؛ فالبطالة وتردي المعيشة هما نتيجة مباشرة لانهيار الاقتصاد، ويحتاجان وقتًا وسياسات مدروسة للتعافي، ما يستدعي في هذه المرحلة تبنّي حزمة إجراءات عاجلة ذات أثر سريع في سوق العمل والأسعار، بالتوازي مع مسارات تعافٍ اقتصادي متدرّجة تعزّز الحماية الاجتماعية وتدعم الفئات الأكثر هشاشة[13]. ويحتاج الخطاب الطائفي جهدًا مجتمعيًا ورسميًا طويل الأمد لتجاوزه (كما سنناقش في محور الاندماج المجتمعي). أمّا الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من جنوب سورية أواخر عام 2024، فهو شأن يرتبط بالسيادة، ويحتاج أيضًا إلى تصدٍّ من الحكومة وعدم المضيّ في توقيع اتفاق أمني يكرس واقعًا سياسيًا وميدانيًا جديدًا في الجنوب السوري، بحيث تصبح مساحات شاسعة من هذه المنطقة شبه معزولة عسكريًا عن سلطة الدولة السورية، وتحت رقابة مباشرة أو غير مباشرة من جانب إسرائيل[14]. ولذلك يبدو مفهومًا أن أغلبية المواطنين لم يلمسوا بعدُ نجاحات واضحة في هذه الملفات المعقدة، ومع ذلك، فإن ارتفاع التوقعات الشعبية يجعل هذه الملفات موضع متابعة وتقييم مستمرَّين.

12 "جيش إسرائيل: نفذنا عشرات العمليات جنوبي سوريا في الشهرين الأخيرين"، **القدس العربي**، 2025/10/5، شوهد في 2025/10/30، في: https://acr.ps/1L9BPKw

13 UNDP (United Nations Development Programme), "UNDP's Crisis Offer: A Framework for Development Solutions to Crisis and Fragility" (9/2022), accessed on 1/11/2025, at: https://acr.ps/hBybHuC

14 "مضامين مقترح الاتفاق الأمني بين سورية وإسرائيل وتداعياته"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2025/9/21، شوهد في 2025/11/1، في: https://acr.ps/hBybH3T

الشكل (6)
المستجيبون الذين أفادوا أنّ أداء الحكومة في بعض الموضوعات جيد (الوسط الحسابي)

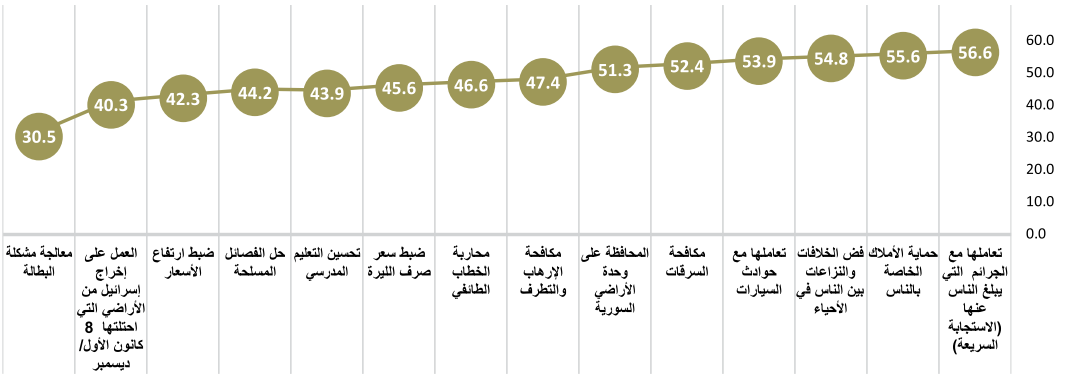

في مجال الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان، تعطي النتائج صورة إيجابية مشوبة بالحذر. فعلى صعيد ضمان الحريات وحقوق الإنسان، تَوافَق أكثر من نصف المستجيبين على أن الحكومة حققت نجاحًا في احترام حقوق الإنسان، وتشجيع مشاركة المواطنين في حوارات سياسية، وضمان حرية التعبير، وضمان حق التجمع السلمي. هذه مؤشرات مشجعة، تعكس انفراجًا في مناخ الحريات العامة مقارنة بالماضي القمعي، حيث يشعر المواطن الآن بمساحة أكبر للتعبير عن رأيه وتنظيم نشاطه المجتمعي والسياسي، وقد أكد 79% من السوريين أن وسائط التواصل الاجتماعي باتت أداة جيدة لإتاحة حرية التعبير. غير أن الأكثرية ذاتها عبّرت عن عدم رضاها عن أداء الحكومة في مجالات أخرى تمسّ جوهر الانتقال الديمقراطي: ضمان التعددية السياسية الحزبية، وإنهاء التمييز بين المواطنين، وتطبيق مبدأ المحاسبة في حق كبار مسؤولي الحكومة. فهذه المجالات الثلاثة، بناء حياة سياسية تعددية حقيقية، وإرساء مساواة تامة بين المواطنين بغضّ النظر عن الانتماءات، ومكافحة ثقافة الإفلات من العقاب لدى النخب الحاكمة، ما زالت تراوح مكانها في نظر المواطنين. وربما يعود ذلك إلى أن البنية القانونية والتنظيمية للأحزاب الجديدة لم تقرّ بعد، على الرغم من تأييد شعبي واسع لتأسيس أحزاب، وإلى استمرار بعض نفوذ شبكات المحسوبية القديمة داخل مؤسسات الدولة؛ ما يؤخر تحقيق المساواة الكاملة والمحاسبة الفعلية. هذه إشارات مهمة

الشكل (7)
نسبة المستجيبين الذين قيّموا أداء الحكومة بأنه جيد (الوسط الحسابي)

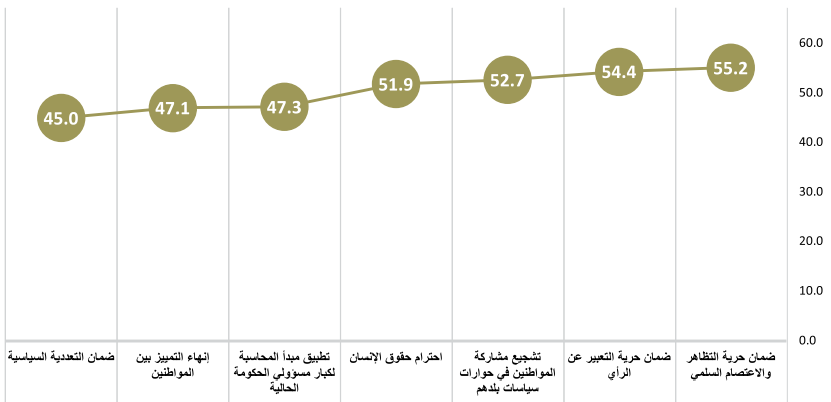

الشكل (8)
اتجاهات الرأي العام نحو مدى انتشار الفساد المالي والإداري.

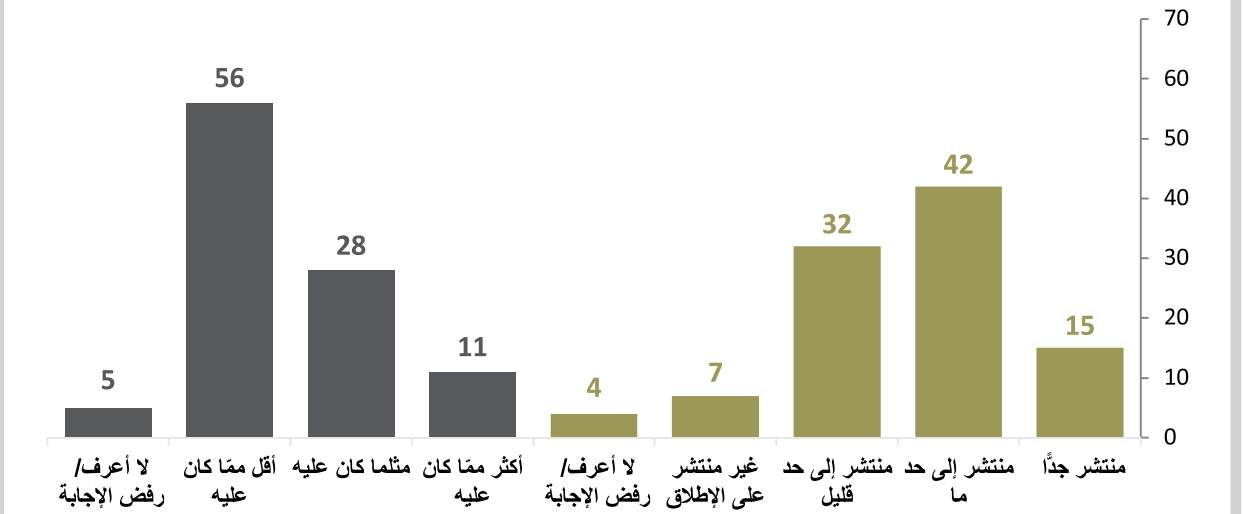

تنبّه صناع القرار إلى أن عملية التحول السياسي في نظر المواطن لم تكتمل بعد؛ فالمطلوب هو الانتقال من الإجراءات الآنية (حوار وطني، إعلان دستوري، انتخابات تشريعية بالتعيين) إلى إصلاحات هيكلية تتيح المجال للتنافس السياسي النزيه وتُخضِع الجميع لمبدأ المواطنة والقانون.

أما فيما يتعلق بالفساد وانتشاره في البلاد، فقد أجمع الرأي العام السوري بنسبة 89% على أن الفساد المالي والإداري منتشر في سورية بدرجات متفاوتة؛ وهذا ليس مفاجئًا بعد عقود من الفساد والرشوة والمحسوبيات. بيد أن 56% من المستجيبين يعتقدون أن انتشار الفساد الآن أصبح أقل مما كان عليه قبل 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، تاريخ سقوط النظام السابق وتولي الحكومة الانتقالية. وهذه إشارة إيجابية إلى أن حملة مكافحة الفساد التي تبنّتها السلطة الجديدة بدأت تُشعِر المواطن بفرق، ولو طفيف، مقارنةً بالماضي الذي كان يُنظَر إليه على أنه زمن استشراء الفساد بلا حسيب أو رقيب. ومع ذلك، تظل نسبة الذين لم يلحظوا تراجعًا للفساد (44%) كبيرة، بما يؤكد أن ترسيخ ثقافة النزاهة والشفافية في مؤسسات الدولة، وإقناع الجمهور بأن العهد الجديد كسر فعليًا منظومة الفساد القديمة، يتطلبان وقتًا وجهدًا متواصلًا. ولعل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجديدة لتوحيد السياسات المالية والنقدية وتحسين حوكمة المال العام تساعد تدريجيًا في سدّ منافذ الفساد وتقوية نظم الرقابة. في الحصيلة، تعكس هذه النتائج صورة متفاوتة لأداء المؤسسات في نظر المواطن السوري بعد شهور من التغيير: ارتياح حيال عودة الأمن الأساسي وهيبة القانون في بعض المجالات، وثقة معقولة بالمؤسسات الرسمية، وتقدير لبعض تحسينات حقوق الإنسان، يقابله إدراك لنقاط ضعف جوهرية في بناء النظام الديمقراطي (التعددية والمساواة والمحاسبة)، وفي كفاءة الخدمات ومعالجة الاقتصاد. لا شك في أن كسب ثقة الجمهور كاملةً يتطلب من الحكومة الانتقالية تحقيق إنجازات ملموسة، خصوصًا على الصعيد الاقتصادي ومحاربة الفساد وإشراك القوى السياسية كلها؛ وهي تحديات تدركها الحكومة كما صرّح مسؤولوها مرارًا. وقد يكون استمرار الدعم الشعبي الحالي رهنًا بسرعة الاستجابة لهذه التحديات في الفترة المقبلة.

ثالثًا: مواقف الرأي العام في سورية من الديمقراطية والعدالة الانتقالية

بعد عقود من الحكم السلطوي الذي نجح في استخدام كل الوسائل لوأد الثورة السورية التي طالب فيها السوريون بالحرية والكرامة

وتأسيس نظام سياسي ديمقراطي[15]، يبدو أن القيم الديمقراطية متجذرة في الوعي الجمعي للسوريين في هذه المرحلة. فقد أظهرت نتائج الاستطلاع انحياز أكثرية واضحة من الرأي العام السوري إلى النظام الديمقراطي بصفته نظام حكم مرغوبًا فيه، ورفضهم للأفكار المسبقة السلبية التي يروّجها خصوم الديمقراطية. فقد رفضت الأغلبية مقولات من قبيل "أن الديمقراطية تتعارض مع الإسلام" أو "أن الأداء الاقتصادي للدول الديمقراطية سيئ" أو "أن الأنظمة الديمقراطية غير قادرة على حفظ النظام العام". وطالما استُخدمت هذه الحجج تاريخيًا لتبرير الاستبداد بذريعة الخصوصية الدينية أو الأمنية أو التنموية. في المقابل، وافق 60% من السوريين على عبارة: "إن النظام الديمقراطي، وإن كانت له مشكلاته، فهو أفضل من غيره من الأنظمة"، ولم يعارض هذه العبارة سوى 20%. يدل هذا الموقف الإيجابي من الديمقراطية بوصفها أفضل نظام متاح، على الرغم من الإقرار بما قد يشوبها من تحديات، على واقعية المواطنين ووعيهم بأن حكم القانون والتعددية أفضل لسورية مهما كانت المصاعب، مقابل نسبة أقل ما زالت مترددة أو حذرة ربما لأسباب أيديولوجية.

وفي سؤال حول شكل نظام الحكم الأفضل لسورية اليوم، جاءت النتائج متسقة مع ما سبق؛ فقد أكد 61% من المستجيبين أن النظام الديمقراطي هو الأفضل لحكم سورية حاليًا، في حين لم تحصل أي صيغة حكم أخرى على تأييد يتجاوز 10%. فالبدائل غير الديمقراطية (سواء عسكرية أو دينية أو غيرها) انحسرت شعبيًا إلى هوامش ضئيلة جدًا (<10% لكل خيار). وهذا دليل على أن المواطنين يؤيدون النظام الديمقراطي، وعلى الفاعلين السياسيين أخذ هذا في الاعتبار عند الشروع في تأسيس النظام السياسي للبلاد في المرحلة الانتقالية. ومما

الشكل (9)
مؤيدو عبارة "إنّ النظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلاته، فهو أفضل من غيره من الأنظمة" ومعارضوها

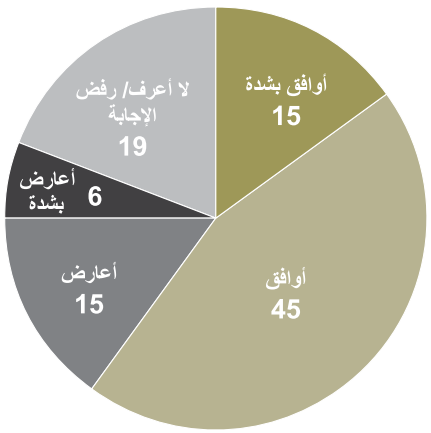

يعزز هذا الاتجاه أن 53% من السوريين أعربوا عن قبولهم لتسلّم حزب سياسي لا يتفقون معه السلطة إذا فاز في انتخابات حرّة ونزيهة، وهو مؤشر مهم على قبول مبدأ التداول السلمي للسلطة واحترام نتائج صناديق الاقتراع[16]. هذا التسامح الديمقراطي – قبول الآخر السياسي – مؤشر مهم وذو دلالة بعد حرب أهلية عصفت بالبلاد، ويُظهِر استعداد غالبية أفراد الشعب لتغليب قواعد الديمقراطية على الاعتبارات الحزبية أو الأيديولوجية الخاصة. ويدعم الرأي العام أيضًا تهيئة البنية التحتية للديمقراطية عبر السماح بالتعددية الحزبية والفكرية، غير أن الحكومة الانتقالية ما تزال تتعامل بتحفّظ على مستوى الخطاب مع الديمقراطية، متأثِّرةً بالخلفية الأيديولوجية التي تميل إلى أولوية الاستقرار والسيادة الوطنية على حساب الانفتاح السياسي في هذه المرحلة.

يؤيد معظم السوريين تأسيس أحزاب سياسية في سورية على اختلاف توجهاتها، بما في ذلك التيارات الوطنية السورية والتيارات الإسلامية. ولم يقتصر الأمر على القبول النظري، بل إن أكبر كتلة من المستجيبين أيّدت أيضًا وجود تيارات قومية عربية وتيارات ليبرالية مدنية ضمن الحياة السياسية. وتُظهِر هذه النتائج انفتاحًا مجتمعيًا على التنوع الفكري والسياسي بكل ألوانه الرئيسة (الإسلامي والقومي والليبرالي)، ورغبة في إطار تنظيمي سلمي لتنافس هذه التيارات، بدلًا من احتكار

15 تناولت الأدبيات مسار الثورة السورية وخلفياتها السياسية والاجتماعية، وتأثير بنية الحكم السلطوي في اندلاعها وتطوّرها. ينظر مثلًا: عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرّية – محاولة في التاريخ الراهن** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، الذي قدّم قراءة تحليلية شاملة لسياق الثورة وتحوّلاتها؛ محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، الذي بحث الجذور البنيوية والأوضاع الاجتماعية – السياسية السابقة للثورة؛ سامر بكور، **التغريبة السورية: الحرب الأهلية وتداعياتها المجالية والسكانية 2011–2020** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024)، الذي تناول آثار الثورة والحرب في البنية السكانية والمكان السوري ومسارات التشظي واللجوء؛

Haian Dukhan, *State and Tribes in Syria: Informal Alliances and Conflict Patterns* (London: Routledge, 2019),

الذي قدّم تحليلًا لبنى السلطة وشبكات النفوذ غير الرسمية بوصفها إحدى أدوات ضبط المجتمع وتعزيز استمرارية الحكم السلطوي قبل الثورة؛

Rahaf Aldoughli, "Securitization as a Tool of Regime Survival: The Deployment of Religious Rhetoric in Bashar al-Asad's Speeches," *The Middle East Journal*, vol. 79, no. 1 (April 2021),

التي درست توظيف السلطة للخطاب الديني واستراتيجية الأمننة آليتَين لترسيخ شرعية النظام وتبرير قمع المطالب السياسية والاجتماعية.

16 شهدت سورية أول انتخابات برلمانية بعد سقوط النظام السابق، في محطة مفصلية في مسار الانتقال السياسي، وذلك في 2025/10/6.

ينظر: "اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب السوري تصدر النتائج الأولية وتفتح باب الطعون"، **الوكالة العربية السورية للأنباء**، 2025/10/6، شوهد في 2025/11/1، في: https://acr.ps/hBybGSM

الشكل (10)
اتجاهات الرأي العامّ السوري بشأن النظام السياسي الأفضل لسورية

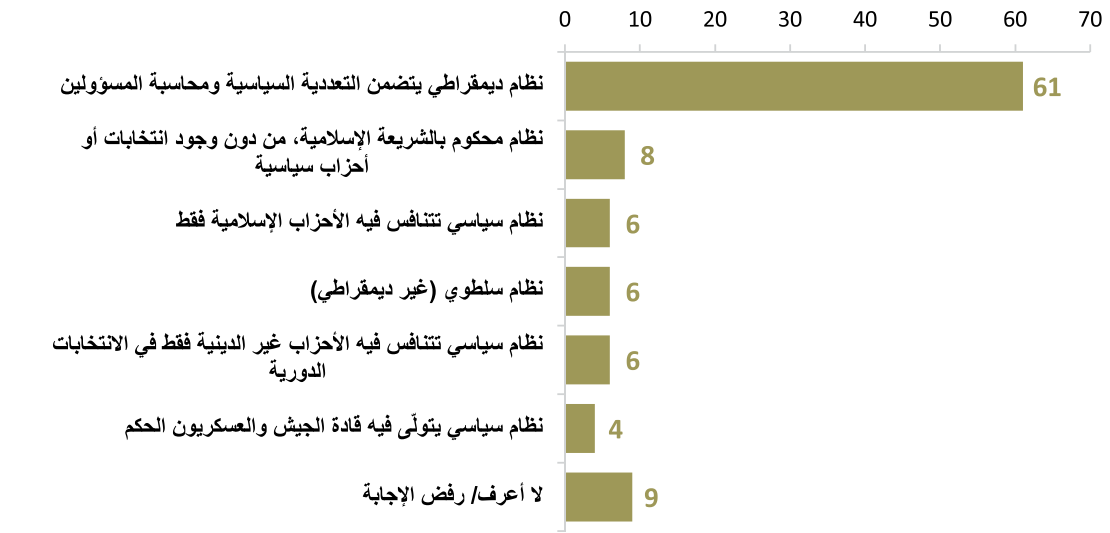

الشكل (11)
اتجاهات الرأي العامّ السوري نحو استلام حزب سياسي لا يتّفقون معه السلطة

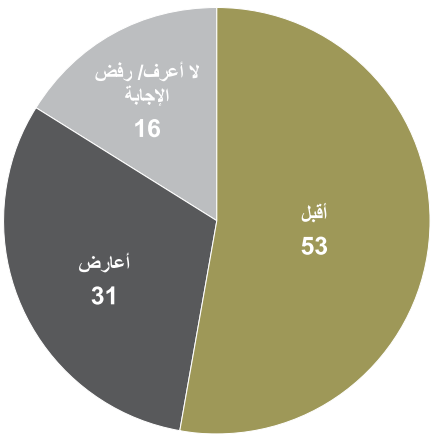

حزب سياسي محدد للسلطة، أو حلّ الأزمات السياسية عبر الصدام المسلح كما جرى في المرحلة السابقة. بعبارة أخرى، يتطلع السوريون إلى نظام يكفل حرية التنظيم الحزبي مع ضوابطه الديمقراطية، بحيث تتعايش مختلف التيارات تحت سقف الوطن، وهو شرط أساسي لبناء ديمقراطية مستقرة.

أمّا فيما يتعلق بموضوع العدالة الانتقالية الذي يُعدّ من أهم القضايا في فترة الانتقال السياسي، فتبرز أهميته عند النظر إلى تجارب دول مثل جنوب أفريقيا ورواندا أثبتت أن معالجة إرث الانتهاكات بصورة شاملة كانت شرطًا لطيّ صفحة النزاع وبناء ثقة مجتمعية جديدة[17]. ويكشف الاستطلاع عن نزعة لدى السوريين نحو عدم الانتقائية في تطبيق العدالة الانتقالية، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات وجرائم الحرب في سورية. فقد اتفق 65% منهم على أن العدالة الانتقالية يجب أن تشمل أي شخص تورّط في جرائم حرب، حتى لو كان من المعارضة أو الفصائل المسلحة، في حين رأى 25% فقط أن العدالة الانتقالية يجب أن تقتصر على محاسبة شخصيات النظام السابق المتورطة في أعمال إجرامية. ويعني هذا أن قرابة ثلثَي المواطنين يطالبون بعدالة شاملة غير انتقامية وغير منحازة تشمل جميع مرتكبي الانتهاكات، بغضّ النظر عن الجهة التي ينتمون إليها؛ إيمانًا بأن ذلك هو السبيل الأفضل لطيّ صفحة الماضي تحقيق المصالحة الوطنية. بينما ركز ربع المستجيبين على محاسبة رموز النظام القديم تحديدًا، لكثرة ما ارتكب في حقهم من مظالم، لكنهم يمثّلون توجهًا أقل شعبية. وبناء عليه،

17 لمقارنات معمّقة حول تجارب العدالة الانتقالية في سياقات مشابهة، ينظر:
Adam Sitze, *The Impossible Machine: A Genealogy of South Africa's Truth and Reconciliation Commission* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2013); Phil Clark, *The Gacaca Courts, Post-Genocide Justice and Reconciliation in Rwanda* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).

الشكل (12)
مواقف المستجيبين من وجود التيارات السياسية والفكرية في سورية

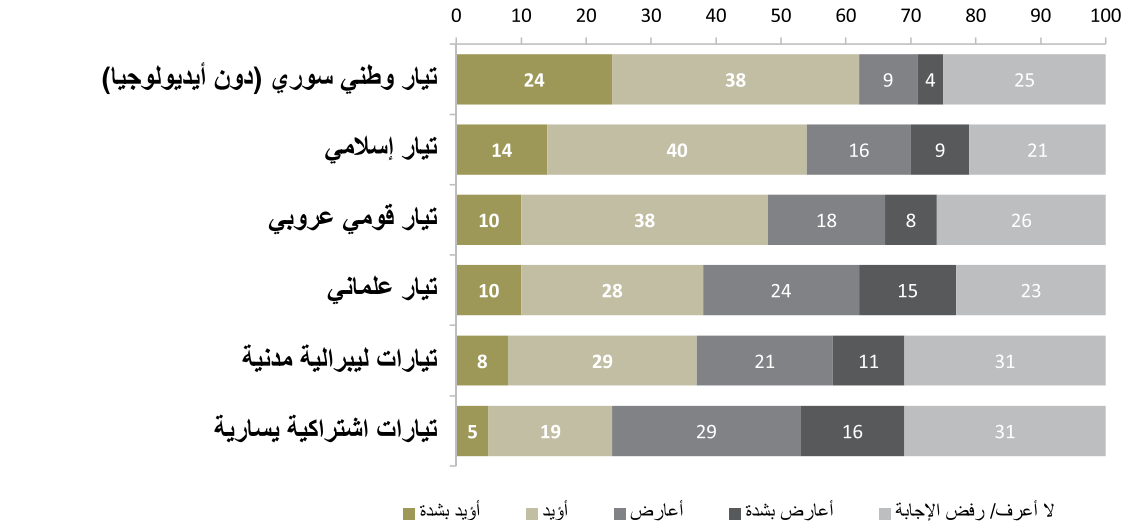

يميل المواطنون إلى تطبيق مبدأ العدالة للجميع وعدم استثناء أحد، لكي لا يُنظَر إلى العملية على أنها انتقام من فريق بعينه، ولكي يتأسس مستقبل البلاد على حقيقةٍ وإنصافٍ شاملَين. ومن هنا تبرز ضرورة إنشاء آليات عدالة انتقالية مستقلة وشفافة، يتم عبرها التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ومحاسبة المسؤولين عنها مهما كانت هويتهم. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الرغبة الشعبية تتماشى مع التوجهات الحديثة دوليًا؛ فالعدالة الانتقالية لا تكتفي بمعاقبة طرف واحد – حتى لو كان النظام السابق هو الأكثر ارتكابًا للفظائع – بل تنظر أيضًا في الانتهاكات التي ارتكبتها قوى معارضة مسلحة، تحقيقًا لمبدأ عدم الإفلات من العقاب وبناءً لجسر ثقة بين مكونات المجتمع.

الشكل (13)
آراء المستجيبين حول نطاق المساءلة المطلوبة لتحقيق العدالة الانتقالية

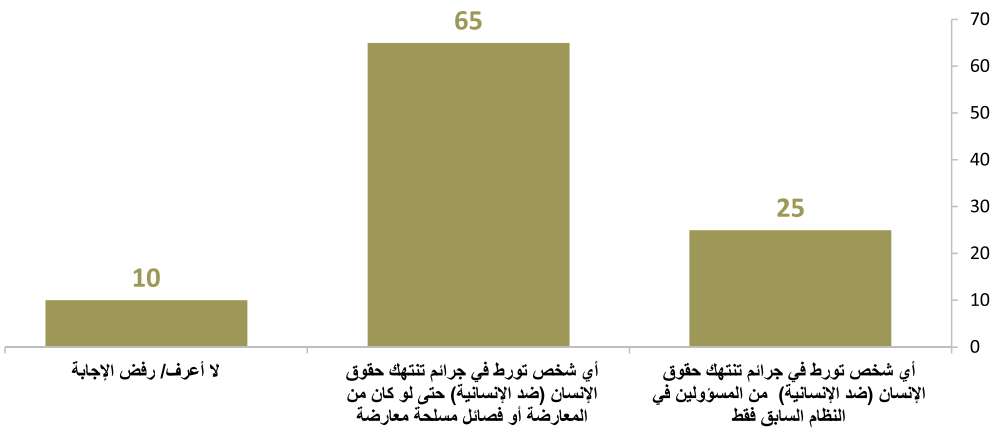

الشكل (14)
تقييم المستجيبين لمدى نجاح السوريين في الانصهار في بوتقة الأسرة الواحدة

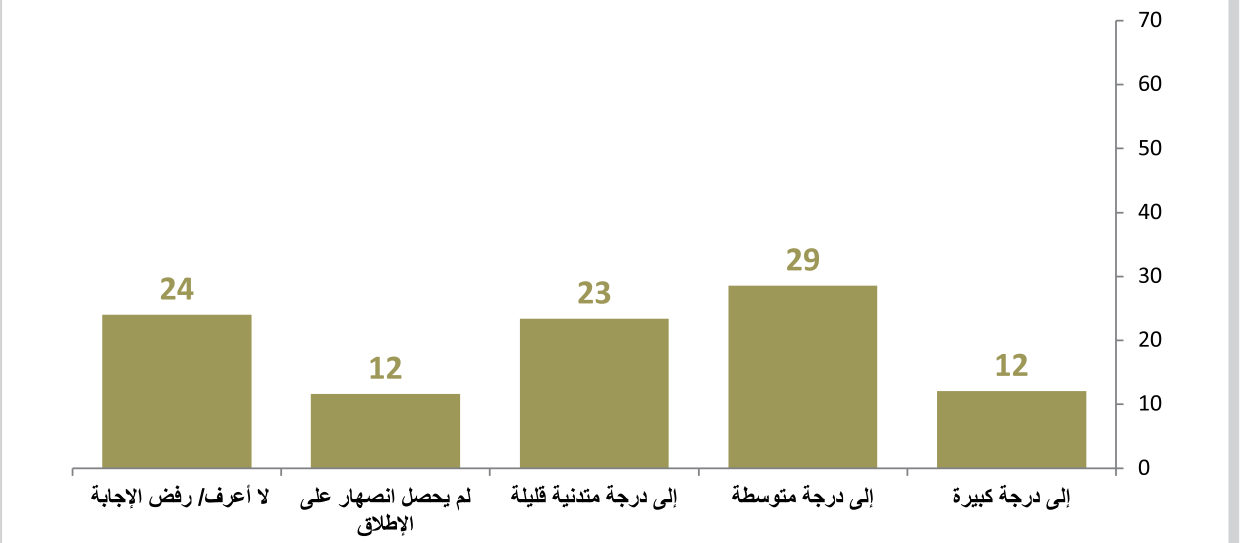

وفي هذا الصدد، باشرت الحكومة بخطوات أولية لترجمة هذه الحاجة المجتمعية، من خلال تشكيل هيئة للعدالة الانتقالية، إلى جانب هيئة معنية بالمفقودين للكشف عن مصيرهم وجبر ضرر الضحايا[18].

وبناء عليه، يؤيد المواطنون السوريون مسار الانتقال الديمقراطي بكل مستلزماته، من انتخابات وتعددية وحريات، ويرفضون عودة الاستبداد أو التفرد بالسلطة. إضافة إلى ذلك، يطالبون بمسار عدالة انتقالية منصف لا يقوم على أساس الولاءات، بل على أساس الجرائم المرتكبة، بما يضمن عدم تكرار الماضي الأليم. تمثّل هذه المواقف الشعبية أرضية صلبة، يمكن أن يبني عليها صانعو القرار سياساتهم وخططهم لضمان قبولها ونجاحها، في سياق وحدة آراء المواطنين في إرادة الانتقال نحو حكم ديمقراطي عادل.

رابعًا: قضايا الهوية الوطنية والاندماج المجتمعي والطائفية

خرج المجتمع السوري بمكوناته المتنوعة من نزاع خلّف شروخًا اجتماعية وهوياتية عميقة. وعلى الرغم من ذلك، أفاد غالبية المواطنين أنه يوجد أساس متين لهوية وطنية جامعة؛ إذ يرى 64% من السوريين أن الشعب السوري نجح عبر السنين بدرجات متفاوتة في الانصهار ضمن بوتقة أسرة وطنية واحدة، مقابل 12% فقط قالوا إنه لم يحصل انصهار وطني على الإطلاق. تعني هذه النسبة المشجعة أن قرابة الثلثَين يلمسون قدرًا من الوحدة الوطنية والتعايش المشترك تاريخيًا بين مختلف المكونات، حتى لو شابته تحديات فرضتها الأزمة السورية خلال الأعوام الماضية، وأن عدم الانصهار التام مقتصر في نظرهم على أقلية محدودة. ربما ساهم في هذا الرأي إدراك السوريين أن سنوات ما قبل الحرب، على الرغم من مثالبها، شهدت تفاعلًا اجتماعيًا طبيعيًا ومصاهرات بين مختلف المكونات ضمن إطار الهوية السورية الجامعة.

وعند سؤال المستجيبين عن العوامل الأهم التي تشكل الهوية الوطنية السورية، تبرز عناصر ثقافية ومدنية مشتركة سابقة على الانتماءات الدينية أو العرقية. فقد أجاب 19% بأن الثقافة السورية المشتركة هي العامل الأهم لهوية السوريين، تلاها اللغة العربية (17%)، ثم العيش على الأرض السورية (10%)، وبعدها التنوع المجتمعي والثقافي (9%)، وأخيرًا الدين الإسلامي (8%) بصفته عاملًا يشكّل الهوية. هذه النتائج دالة للغاية من ناحية أن الثقافة واللغة والأرض – وهي بمنزلة قواسم وطنية مشتركة – تأتي في الصدارة مجتمعة بنسبة 46%، بينما العامل الديني (الإسلامي) لم يذكره سوى 8% على أنه أهم محدد للهوية الوطنية. حتى التنوع في حد ذاته اعتبره 9% عاملًا إيجابيًا للهوية. وبذلك يتضح أن الهوية السورية عند الأغلبية هي هوية وطنية مدنية متعددة المكونات، عمادها تراث وثقافة ولغة متجذرة في تاريخ سوري مشترك، ومفهوم المواطنة المرتبط

18 "سوريا: تشكيل هيئتين للعدالة الانتقالية والمفقودين لـ 'جبر الضرر الواقع على الضحايا'"، **فرانس 24**، 2025/5/18، شوهد في 2025/10/1، في: https://acr.ps/hBybHjv

الشكل (15)
مدى انتشار التصنيف الطائفي والديني في سورية بحسب المستجيبين

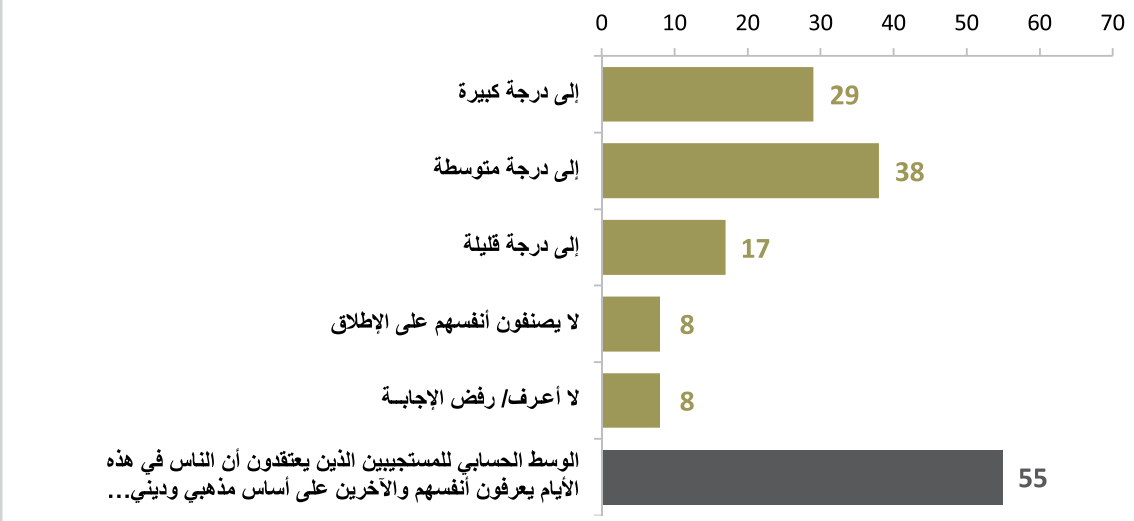

بالعيش على الأرض نفسها. أمّا الدين، فعلى أهميته لدى الأفراد، فإنه في منظور معظم السوريين ليس المحدد الأول لهوية الوطن الجامعة، بل أحد العناصر ضمن مزيج الهوية المتنوع. ومع ذلك، لا ينفي السوريون وجود مشكلة الخطاب الطائفي وتصنيف الناس على أساس انتماءاتهم الدينية والمذهبية، بل هم واعون بشدة بتفاقم هذه المشكلة خلال سنوات الحرب. فقد أفاد 85% من المستجيبين أن "خطاب الطائفية" منتشر في البلاد اليوم، واعتقد 84% أن الناس في الوقت الراهن "يصنفون أنفسهم والآخرين على أسس مذهبية ودينية"؛ وهي نسبة مرتفعة تشير إلى إدراك أن الهويات الفرعية كان بروزها حادًا خلال الصراع المسلح وبعده. ويعتقد 83% أن التمييز بين الناس على أساس المذهب أو الدين منتشر حاليًا في سورية؛ ما يعني أن سلوكيات التمييز الطائفي والديني لا تزال واقعًا ملموسًا يعايشه المواطن (في الوظائف أو التعاملات أو ربما في الخطاب اليومي). تعكس هذه الأرقام أيضا، على الرغم من إقرارها بوجود التصدعات الطائفية، رفضًا ضمنيًا لها، لأنّ ذكر الانتشار هنا ورد بصيغة وصف مشكلة وليس تأييدًا لها.

الشكل (16)
تصوّر المستجيبين لمدى ازدياد التصنيف الطائفي والديني في المجتمع السوري مقارنة بعامٍ مضى

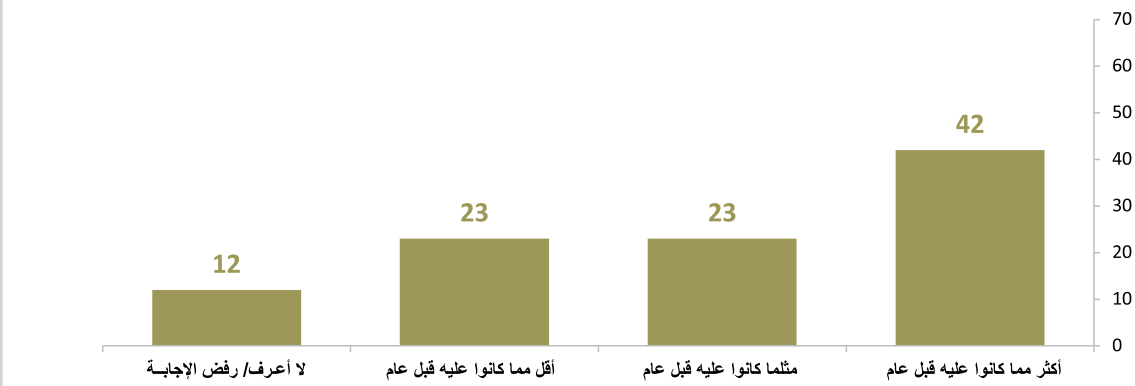

الشكل (17)
أبرز أسباب التوتر الطائفي والإثني في المنطقة العربية وفق المستجيبين

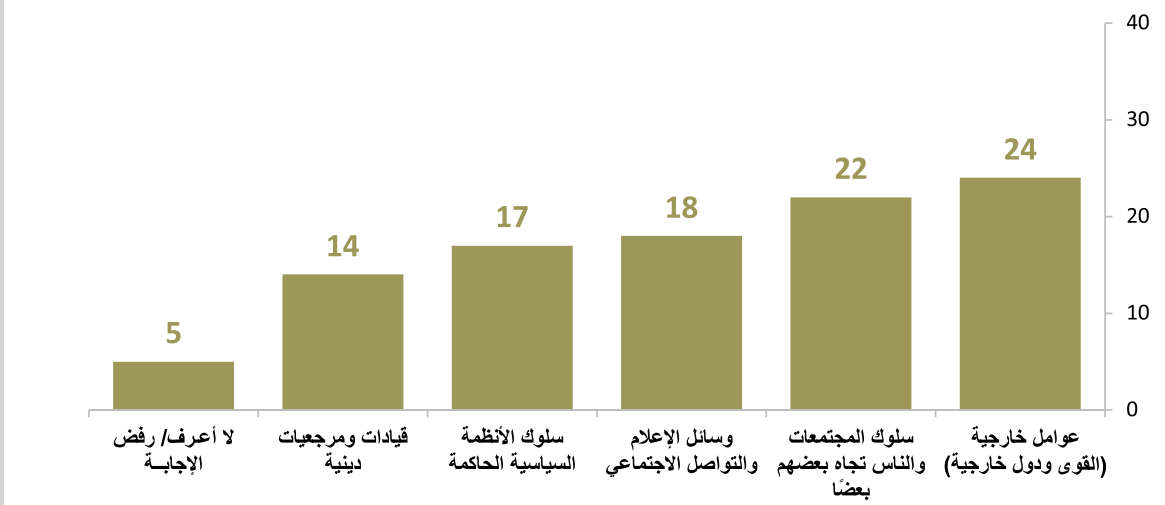

ومن اللافت في هذا الصدد أن 67% من السوريين وافقوا على العبارة التالية: "لا يحق لأحد أن يشكك في وطنية أي فرد من أفراد المجتمع أو انتمائه إلى الوطن لأنه معارض لسياسات الحكومة". وتدل هذه الموافقة على ذهنية وطنية جامعة بدأت تتشكل، ترفض تخوين المعارضين على أسس سياسية أو مذهبية، وتعدّ الاختلاف في الرأي السياسي حقًا لا ينقص من انتماء الشخص. وربما جاء هذا الموقف نتيجة الـدروس المستفادة من الماضي، حينما كان يُتَّهم كثيرون بـ "الخيانة" و"العمالة" لمعارضة النظام فحسب، وغالبًا ما ترافقت تلك الاتهامات مع شحن طائفي. وترى غالبية المواطنين أن المعارضة السياسية لا تساوي خيانة وطنية، وهي خطوة كبيرة نحو إعادة بناء الثقة والوحدة الوطنية على أسس المواطنة لا المحاصصة. وعن أسباب التوتر الطائفي بين المواطنين السوريين، انقسم الرأي العام بين تفسيرَين رئيسَين: 41% يُرجعون التوتر الطائفي إلى تدخلات جهات خارجية تسعى لتفريق السوريين وتمزيق نسيجهم، بينما 36% يرونه نتاج غياب مفهوم المواطنة والتسامح داخليًا. ويُظهِر هذا الانقسام شبه المتوازن أن السوريين يدركون وجود تدخلات خارجية أجّجت الصراع الطائفي، من قبيل التدخلات الإقليمية والدولية التي سلّحت ميليشيات على أسس طائفية و"عزفت على وتر" الأقليات والأكثريات، وفي الوقت نفسه لا يعفون أنفسهم ومجتمعهم من المسؤولية؛ حيث يعزون التوتر أيضًا إلى قصور ثقافة العيش المشترك وضعف شعور المواطنة الجامعة خلال العقود الماضية. ولعل الحقيقة تكمن في مزيج من السببَين، وهو ما عبّر عنه المستجيبون على نحو أوسع عند سؤالهم عن أهم عامل للتوتر الطائفي والإثني في المنطقة العربية عمومًا؛ إذ قال 24% إنه نتيجة تدخّل قوى خارجية، و22% أرجعوه إلى سلوك المجتمعات والناس تجاه بعضهم (أي المسؤولية الذاتية)، و18% اعتبروه نتيجة ما يُنشَر على وسائل التواصل الاجتماعي من تحريض وكراهية، بينما 7% فقط عزوه إلى سلوك الأنظمة الحاكمة. في التحليل العام، إذًا، يبرز العامل الخارجي والشعبي الذاتي جنبًا إلى جنب تقريبًا مع دورٍ ملحوظ للإعلام ومنصات التواصل في إذكاء حالة التوتر. قد تفتح هذه النظرة المتوازنة نسبيًا المجال لمعالجة الظاهرة عبر مستويَين: الأول داخلي من خلال تعزيز المواطنة وثقافة التسامح، والثاني خارجي عبر تحصين المجتمع ضد التدخلات والاستغلال السياسي للهويات الفرعية.

في المقابل، وعلى الرغم من إقرار المستجيبين بانتشار الخطاب الطائفي كما أسلفنا، فقد أكد 66% من السوريين أنهم لا يوجد لديهم فرق في التعامل مع الآخرين بغضّ النظر عن طائفتهم أو ديانتهم. يتعامل ثلثا المواطنين تقريبًا مع الأفراد في المجتمع من حيث هم أشخاص، لا بصفتهم منتمين إلى طوائف. وفي المقابل، اعترف 25% بأنهم يفضلون التعامل مع أشخاص من الطائفة نفسها، وهي نسبة ليست قليلة ولكنها الأقلية، وربما تعكس آثار انعدام الثقة الذي خلّفته الأزمة السورية؛ حيث يلجأ ربع الناس إلى دائرة الأمان الضيقة (طائفتهم) في التعاملات. وقد وافق 66% إلى 78% من السوريين على أنهم لا يمانعون أن يكون جيرانهم من ديانات وطوائف وإثنيات أخرى؛ ما يعني أن الغالبية ترفض أشكال التمييز السكني والاجتماعي. فمثلًا،

الشكل (18)
تفضيلات المستجيبين في التعامل مع الآخرين وفق الانتماء الديني/ الطائفي

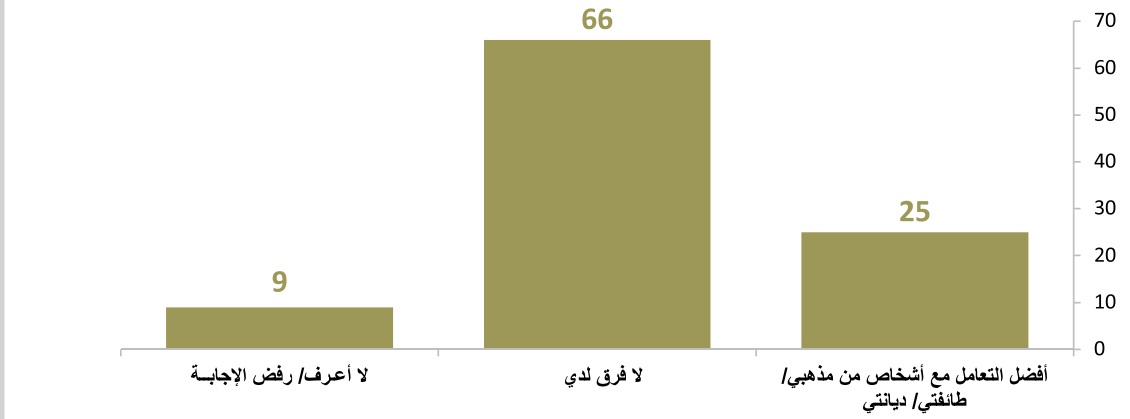

معظم السوريين لا مشكلة لديهم في أن يجاورهم أشخاص من دين مختلف أو طائفة أخرى أو قومية أخرى، وهذه نزعة تعبر عن قدرٍ عالٍ من التسامح قياسًا على ما عانته البلاد خلال السنوات الماضية. وقد يكون مردّ ذلك إلى إرث تاريخي من التعايش في المدن المختلطة، أو إلى وعي تولّد بعد النزاع بأن الطائفية مدمرة ويجب ألّا يُسمَح لها بتفريق المواطنين.

الشكل (19)
مدى تقبّل المستجيبين للتنوّع الاجتماعي والديني ضمن محيط السكن

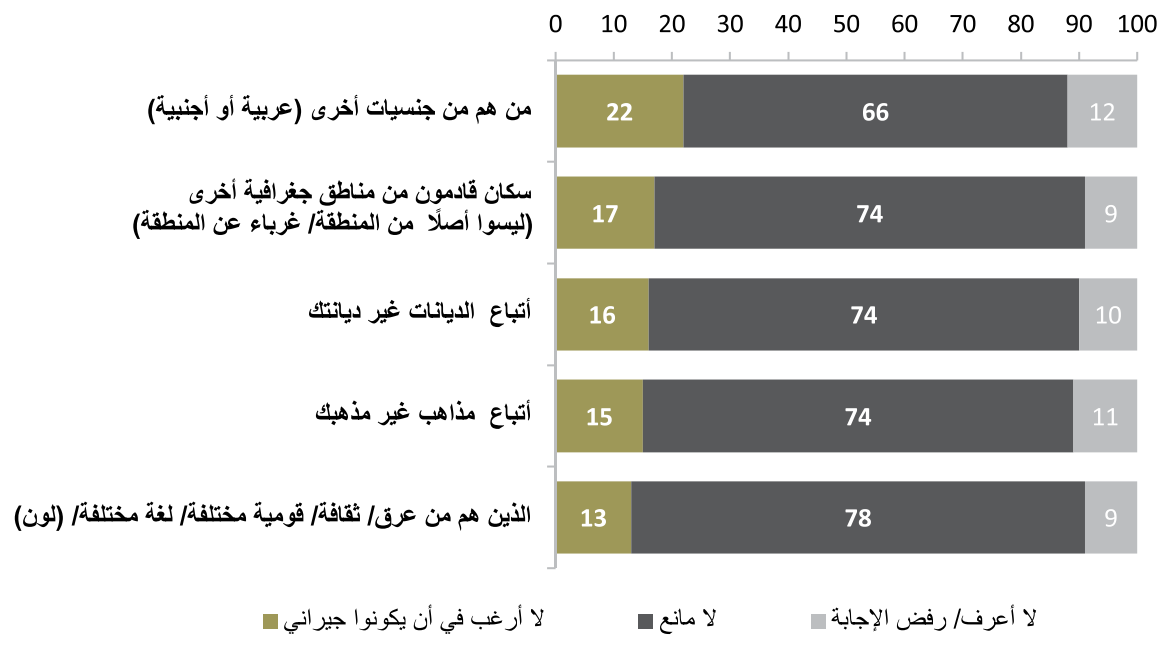

خاتمة

تعكس نتائج **المؤشر العربي – سورية 2025** صورة مجتمع ينهض ببطء من تحت أنقاض الحرب، متشبثًا بالأمل على الرغم من جسامة التحديات. لقد أظهر الرأي العام السوري في هذه المرحلة الانتقالية قدرًا لافتًا من التفاؤل والثقة بالمستقبل السياسي: فالأغلبية تؤمن أن البلاد تسير في الاتجاه الصحيح بعد زوال الحكم السابق، ويحدوها أمل كبير ببناء سورية جديدة أكثر حرية ووحدة. ويُقابل هذا التفاؤل إدراكٌ واقعي للتحديات؛ إذ يدرك السوريون أن طريق الاستقرار محفوف بمخاطر التقسيم والتدخلات الخارجية، وأن الوضع الاقتصادي المنهار يقف عائقًا أمام ترجمة المكاسب السياسية إلى رخاء معيشي. لذلك نجدهم يمنحون الأولوية لتثبيت الأمن والوحدة الوطنية في خطوة لا غنى عنها، بالتوازي مع إنعاش الاقتصاد بصفته استحقاقًا لا يحتمل التأجيل.

لقد حاولنا في هذه الورقة أن نظهر أن المواطنين يمنحون الحكومة ومؤسسات الدولة رصيدًا من الثقة، لكنها ثقة مشروطة بالإنجاز. فالشعب قدّر نجاح السلطة الانتقالية في تحسين الأمن الداخلي ومكافحة الجريمة والحفاظ على وحدة البلاد، وفي فتح هامش الحريات العامة وإشراك الناس في الحوارات، وكذلك انخفاض منسوب الفساد مقارنة بالمرحلة السابقة. هذه جميعها إشارات إيجابية تعزز شرعية الحكم الحالي. بيد أن الجمهور لم يلمس بعد تقدمًا كافيًا في ملفات جوهرية، مثل إحداث فرص العمل، وضبط ارتفاع الأسعار، وتحقيق العدالة الكاملة بلا تمييز، وبناء نظام سياسي تعددي حقيقي. لا يزال نصف الشعب تقريبًا ينتظر خطوات أقوى لترسيخ سيادة القانون بالتساوي، ومَأسسة عملية المحاسبة ومكافحة الفساد على أعلى المستويات. ويتطلع السوريون إلى تحسين ملموس في حياتهم اليومية، وهو الملف الأكثر إلحاحًا، من خلال توافر الكهرباء والماء والغذاء بأسعار معقولة، وانتشال الغالبية من هوة الفقر التي وقعت فيها.

على الصعيد القيمي والفكري، أكدت النتائج أن معظم السوريين، على الرغم من الاصطفافات الطائفية خلال فترة النزاع، يظلون متمسكين بهوية وطنية جامعة وثقافة عيش مشترك. إنهم يعترفون بانتشار الخطاب الطائفي، لكنهم في الوقت ذاته يرفضون الاصطفاف الطائفي في تعاملاتهم الشخصية ويؤمنون بإمكانية استعادة التماسك الوطني، بل يرون أن الانقسامات القائمة ترتبط بعوامل سياسية وتدخلات خارجية وتأخّر ترسّخ الوعي المدني، أكثر مما تعكس انقسامات حتمية بين مكونات المجتمع. تحمل هذه المواقف مؤشرات على إمكانات واعدة للمصالحة المجتمعية، تستند إلى نزعات التسامح والانفتاح التي عبّر عنها المستجيبون، مثل رفض تخوين المعارض وربط الأخلاق بالتديّن، والاستعداد لقبول نتائج العملية الديمقراطية، حتى عندما تفضي إلى وصول قوى أو توجهات لا تتوافق مع قناعاتهم. إنها بشائر تعافي نسيج المجتمع، إذا ما توافرت بيئة سياسية واجتماعية داعمة لذلك.

المراجع

العربية

باروت، محمد جمال. **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

بشارة، عزمي. **سورية: درب الآلام نحو الحرّية – محاولة في التاريخ الراهن**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

بكور، سامر. **التغريبة السورية: الحرب الأهلية وتداعياتها المجالية والسكانية 2011–2020**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

البنك الدولي. "أسئلة وأجوبة حول تقرير آخر مستجدات أوضاع الفقر في العالم لشهر يونيو/ حزيران 2025". في: https://acr.ps/hBybGPM

العطّار، جلال. "أزمة المياه والأمن الغذائي في سورية". **صدى**، كارنيغي. 2024/4/4. في: https://acr.ps/hBybH5o

"المركز العربي يعلن نتائج استطلاع المؤشر العربي في سورية". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2025/8/31. في: https://acr.ps/hBybGRh

"مضامين مقترح الاتفاق الأمني بين سورية وإسرائيل وتداعياته". **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2025/9/21. في: https://acr.ps/hBybH3T

الأجنبية

Aldoughli, Rahaf. "Securitization as a Tool of Regime Survival: The Deployment of Religious Rhetoric in Bashar al-Asad's Speeches." *The Middle East Journal*. vol. 79, no. 1 (April 2021).

Clark, Phil. *The Gacaca Courts, Post-Genocide Justice and Reconciliation in Rwanda*. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

Dukhan, Haian. *State and Tribes in Syria: Informal Alliances and Conflict Patterns*. London: Routledge, 2019.

Fund for Peace. *Fragile States Index Annual Report 2024*. at: https://acr.ps/1L9BPaC

Human Rights Watch. *A Wasted Decade: Human Rights in Syria during Bashar al-Assad's First Ten Years in Power, 2010*. 16/7/2010. at: https://acr.ps/hBybGDa

Pearlman, Wendy. "Narratives of Fear in Syria." *Perspectives on Politics*. vol. 14, no. 1 (March 2016).

Sitze, Adam. *The Impossible Machine: A Genealogy of South Africa's Truth and Reconciliation Commission*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2013.

UNDP (United Nations Development Programme). "UNDP's Crisis Offer: A Framework for Development Solutions to Crisis and Fragility." (9/2022). at: https://acr.ps/hBybHuC

Weatherford, M. Stephen. "How Does Government Performance Influence Political Support?" *Political Behavior*. vol. 9, no. 1 (1987).

World Bank. *The Syrian Conflict: Physical Damage and Reconstruction Assessment (2011-2024)*. Washington, DC: World Bank Group. 31/8/2025. at: https://acr.ps/hBybHw7